جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

١٥/١/٧-٧٢٥

كتاب دورى رقـــم (٦٠) لسنه ٢٠١٩
بشأن الحسابات الدائنة تحت التسوية

فى إطار الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها الدولة من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادى والذى من مفرداته متابعة الإيرادات بالموازنة العامة للدولة، وما يستتبعه ذلك من إجراءات تبذلها وزارة المالية لتحقيق التوازن المالى المنشود للموازنة العامة للدولة خلال تنفيذها على مدار العام المالى، الأمر الذى يرتبط إرتباط وثيق بتحقيق الإيرادات المستهدفة وفق توقيتاتها المحددة خلال العام المالى ، بما يضمن الحفاظ على استقرار حركة التدفقات المالية للموازنة العامة للدولة .

وحيث تلاحظ لوزارة المالية من خلال متابعتها قيام بعض الجهات بإضافة إيراداتها المحصلة بحساب الدائنين تحت التسوية أولاً، والتأخير في اضافتها لحساب الإيرادات طبقا لتقسيماتها المتنوعة بشجرة الحسابات أولاً بأول مما يظهر المركز المالى للدولة بصورة غير حقيقية .

وفى هذا الشأن وحتى يتسنى لوزارة المالية الوقوف على المراكز المالية لكافة الجهات وبالتبعية المركز المالى للدولة بشكل سليم وإظهار الحساب الختامى فى ٦/٣٠ من كل عام بصورته الحقيقية فإنه وجب التأكيد مشدداً الإلتزام بما يلى :-

١- إضافة الإيرادات المحصلة بصورة مباشرة – **ودون تأخير** – أولاً بأول لحساب الإيرادات العامة للدولة (وذلك طبقاً للتقسيمات الخاصة بشجرة الحسابات) .

٢- **حظر** اجراء أية تسويات فى ٢٠١٩/٦/٣٠ تخص إعتمادات موازنية ونقلها لحساب الدائنين تحت التسوية بغرض استنفاد الأرصدة أو استخدامها فى أغراض أخرى .

٣- أحكام الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥ والكتب الدورية الصادرة فى ذات الشأن، واتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتسوية وتصفية أرصدة الحسابات الجارية المتراكمة المرحلة على مدار الأعوام المالية الماضية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى ووكلاء الحسابات ضرورة الالتزام بما تقدم بكل دقة **مع إعتبار أن مخالفة ذلك تستوجب المساءلة القانونية** .

تحريراً فى :٢٠١٩/٦/١٩

رئيس قطاع
الحسابات و المديريات المالية

"محاسب/ عماد عبد الله عواد"